السلمية لكي تكون عادلة ودائمة يجب ان تحقق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني » وقد ترجمت الحكومة هذا البيان بمباشرة الاتصال رسميا مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما طرح على الجمعية العامة مشروع قرار ادراج قضية فلسطين كقضية مستقلة على جدول اعمال الجمعية العامة (اكتوبر ١٩٧٤) ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشة القضية أيدت كل من فرنسا وايطاليا وايرلندا هذا القرار بينما امتنعت باقي دول المجموعة عن التصويت وعلق المندوب البريطاني على امتناعه عن التصويت بقوله ان دعوة المنظمة يجب ان تقتصر على الاشتراك في النقاش داخل اللجان الفرعية .

أما مندوب المانيا الفيدرالية فقال انه غير واثق من مدى التمثيل الكامل للشعب الفلسطيني عبر منظمة التحرير . وتدل نتيجة هذا التصويت الى ان دول المجموعة لم تتخذ موقفا مشتركا من القضية الفلسطينية اثناء طرح القضية في الامم المتحدة . وبعد الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة بدأت وفود المجموعة الاوروبية تجري اتصالات مع الوفود العربية من أجل استصدار قرار دولي يضم وجهتي نظر الدول العربية ومنظمة التحرير ودول عدم الانحياز من جهة والمجموعة الاوروبية من جهة أخرى وطلبت ان يحتوي القرار بندا خاصا بحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام وضمن حدود آمنة، ولكن مجموعة عدم الانحياز (وهي تضم الدول العربية) رفضت هذا الاقتراح وأصرت على ان يركز القرار على التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة استقلاله وسيادته على أرضه. وعندما طرح هذا القرار على التصويت نال اغلبية ٨٩ ومعارضة ٩ دول (من بينها الولايات المتحدة) وامتناع ٣٧ دولة عن التصويت من بينها دول المجموعة الاوروبية بما فيها فرنسا . وعندما طرح القرار الخاص بمنح المنظمة صفة المراقب في الامم المتحدة نال أغلبية ٩٥ صوتا ومعارضة ١٧ صوتا (من بينها الولايات المتحدة وبعض دول المجموعة الاوروبية مثل المانيا الغربية وهولندا وبريطانيا وايطاليا)(٨). ان امتناع دول المجموعة الاوروبية عن التصويت على القرار الخاص بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة يمكن تفسيره على انه « موافقة سلبية » على محتوى القرار ويؤيد هذا التفسير ما ورد على لسان رئيس الوفد الالماني الغربي عند توضيحه لمعنى تصويته فقد أيد التوضيح حقوق الشعب الفلسطيني (دون تعريفها) ودعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية لتمكين الفلسطينيين من اقامة سلطة وطنية عليها ــ الضفة الغربية وقطاع غزة ــ . وقد دلت اتصالات الوفود العربية بوفود دول المجموعة الاوروبية خلال الدورة بأن وجهة نظر المجموعة الاوروبية هي ان أي حل فلسطيني يجب ان يضمن حق العيش والوجود والامن لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل وتأييد حق الشعب الفلسطيني عن طريق انشاء سلطة سياسية مستقلة له على الاراضي التي ستجلو عنها اسرائيل من الضفة الغربية وغزة ووفق قرارات مؤتمر القمة في الرباط . وتعتبر وجهة النظر هذه بموجب المعطيات والظروف الدولية الحالية أقصى ما يمكن ان يصل اليه الموقف الاوروبي مع الاخذ بعين الاعتبار المسافة بين تسجيل الموقف وتنفيذه فعليا على العلاقات الاوروبية ــ الاسرائيلية.

١٩٧٥ ــ خلاصة واستنتاجات

يمكن تلخيص موقف المجموعة الاوروبية من القضية الفلسطينية في مطلع عام ١٩٧٥ على النحو التالي : الاعتراف مع بعض التحفظ بحقوق الشعب الفلسطيني على أساس قرارات الامم المتحدة . ويعتبر هذا الموقف قياسا الى المواقف السابقة (١٩٦٥ ــ